

اقتصاد المعرفة و نظم معلومات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الإعتماد التربوي " دراسة تحليلية "

مرفت محمد فايد على فايد¹ ، د أحمد حسين توفيق بشير²، رمضان السيد معن³

1 - باحث دراسات عليا معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

2 - معهد البحوث والدراسات البيئية - جامعة مدينة السادات

3- بكلية التجارة - جامعة طنطا

ملخص

هدف البحث الحالي إلى تحديد كيف ساهم نظام نظم معلومات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد التربوي في تنمية قدرات المراجعين الخارجيين و المدرسين من وجهة نظرهم ، ولتحقيق هدف البحث استعملت الباحثة المنهج الوصفي (دراسة تحليله) ، ضم مجتمع البحث عدد من المراجعين الخارجيين بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد التربوي للتعليم الجامعي و قبل الجامعي و بلغ عددهم (30) مراجع و مدرب تعليم قبل الجامعي و تعليم جامعي ، ولكي تحدد الباحثة كيف ساهمت نظم المعلومات في تخطيط الموارد البشرية اعدت الباحثة اداة البحث وهي عبارة عن (استبانة) وذلك بعد اطلاعها على الحقائق التدريبية والمفردات الخاصة بالدورات التدريبية الخاصة بتدريبات العينة ، وكذلك مشاركة احدهما في عدد من تلك الدورات والبرامج التدريبية التنموية ،فضلا عن اطلاعها على الدراسات والأبحاث والأدبيات التي تناولت المهارات اللازمة للموارد البشرية و التي تحقق منفعة اقتصادية " رأس مال بشري " ، وللتحقق من صدق الاداة و الخصائص السيكومترية للمقياس قامت الباحثة باستخراج الصدق الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء بلغ عددهم (10) خبيراً. من أساتذة الجامعات، واستخرج الثبات بطريقة التجزئة النصفية باستعمال معامل ارتباط بيرسون ثم تم تصحيح الارتباط باستعمال معادلة سييرمان براون كذلك تم حساب الثبات باستعمال معادلة الفا كرونباخ ، فأصبحت الاستبانة بصيغتها النهائية تتكون من (25) مهارة موزعة على (5) مجالات. استعملت الباحثة العديد من الوسائل الإحصائية المناسبة لهدف البحث ، وان العمليات الإحصائية تمت باستعمال البرنامج الاحصائي (Spss) .

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل : نظم معلومات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد التربوي

المتغير التابع : إدارة الموارد البشرية " المقصود بها " المراجعين الخارجيين للتعليم الجامعي و قبل الجامعي – المدرسين "

اظهرت النتائج ما يأتي:-

ان نظم معلومات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد التربوي ساهم في خلق قيمة مضافة للمراجعين الخارجيين و المدرسين خاصة أن إدارة المعلومات ينقسم إلى إدارة تسهل مهام المراجعين

- نظم معلومات التدريب

- نظم المعلومات للتعليم الجامعي و قبل الجامعي

الكلمات الدالة : الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد التربوي - نظم المعلومات – المراجعين الخارجيين لمؤسسات التعليم الجامعي و قبل الجامعي - المدرسين - اقتصاد المعرفة – مجتمع المعرفة.

ABSTRACT

The aim of the current research is to determine how the system of information systems of the National Authority to ensure the quality of education and educational accreditation contributed to the development of the capabilities of external auditors and trainers from their point of view. To achieve the goal of the research, the researcher used the descriptive approach (study of his analysis). To ensure the quality of education and educational accreditation for university and pre-university education, they numbered (30) references and coaches for pre-university education and

university education, and for the researcher to determine how information systems contributed to human resource planning, the researcher prepared the research tool, which is (questionnaire) and that After examining the training bags and vocabulary for the training courses for sample training, as well as the participation of one of them in a number of those training courses and development programs, as well as reviewing the studies, research and literature that dealt with the necessary skills for human resources and that achieve an economic benefit "human capital", and to verify From the validity of the instrument and the psychometric parameters of the scale, the researcher extracted the apparent honesty by presenting it to a group of experts whose number reached (10) experts. From university professors, consistency was extracted using the half-way segmentation method using the Pearson correlation coefficient, then the correction was corrected using the Spearman Brown equation. Also, stability was calculated using the Alpha Cronbach equation, so the questionnaire in its final form became (25) skills distributed in (5) areas.

The researcher used many statistical methods suitable for the purpose of the research, and that the statistical operations were done using the statistical program (Spss.).

Study variables

Independent variable: Information systems of the National Authority to ensure the quality of education and educational accreditation

Dependent variable: "Human Resource Management" means "external auditors for university and pre-university education - trainers"

The results showed the following:-

The information systems of the National Authority for Quality Assurance of Education and Educational Accreditation contributed to creating added value for external auditors and trainers, especially as information management is divided into an administration that facilitates the auditors' tasks

- Training Information Systems
- Information systems for university and pre-university education

Key words: National Authority for Quality Assurance of Education and Accreditation - Information Systems - External Auditors for University and Pre-University Education Institutions - Trainers - Knowledge Economy - Knowledge Society.

المقدمة

لقد تطور الاقتصاد و لم يعد رأس المال من الأرض و الأموال رأس مال قوي في عصر المعلومات و انتشر مصطلح اقتصاد المعرفة ليعطي قيمة رأسمالية للعلوم و المهارات و المعارف و غيرها من المكونات الإنسانية التي تسهم في رفاهية الإنسان، و يشهد القرن الحادي و العشرين تطور في العلم و التكنولوجيا، و سارعت الدول إلى امتلاك قوة رأسمالية من الموارد البشرية سميت بالقوة الناعمة ، و يعد من المحاور الهامة في تلك الطفرة في عالم رأس المال : التراكم الرأسمالي. ، و السرعة في التقدم العلمي و التكنولوجي و الذي تجسد في تكنولوجيا الاتصال و ثورة المعلومات ، خاصة و أن الثقافات في العالم الحديث قائمة متاحه للجميع من خلال المواقع الإلكترونية و شبكات التواصل المتنوعة ، و ظهر مصطلح رأس المال البشري مقترناً باقتصاد المعلومات ، الثقافة المعلوماتية أو ثقافة المعلومات، التكنولوجيا الرقمية، . و اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة. و يقوم على أركان هامة منها التنوير التكنولوجي و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

إن اقتصاد المعرفة يكون له شقان هامان في العالم الحديث . الشق الأول : هو اقتصاد المعرفة (KNOWLEDGEECONOMY) وهو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، و المعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، و المعلومات و تكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج . وربما يقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار و البيانات DATA. وربما تشمل البحوث العلمية و الخبرات و المهارات الشق الثاني : هو الاقتصاد المبني على المعرفة (KNOWLEDGEBASEDECONOMY) وهو الذي تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثروة .

مفهوم الاقتصاد المعرفي

ويؤدي نظام المعلومات المحاسبي دوراً مهماً بالنسبة لأية وحدة اقتصادية من خلال توفير معلومات تضيف قيمة و تسهم بتحقيق أهداف تلك الوحدة. تتعزز تلك القيمة إذا ما تم توظيف عمليات إدارة للمعرفة مُجسدة في توليد، و خزن، و نشر و توزيع، و تطبيق المعرفة باستعمال تقنيات حديثة ضمن إطار قاعدة بيانات معرفية يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات. يهدف هذا البحث إلى معرفة كيف استقادت الهيئة القومية لمان جودة التعليم و الاعتماد التربوي من ثورة المعلومات و من اقتصاد المعرفة و وظيفته لتسهيل مهامها و أهدافها و كيف ساهمت في تحقيق رأس مال بشري له قيمة مضافة في المجتمع ، و كيف وظفت نظم المعلومات فيها لتوفير فرص تعلم مهارات في المراجعة الخارجية و غيرها من المهارات التي تساهم في تطوير الأداء ، و تصميم إدارة استراتيجية تساهم في إصدار القرارات و تنظيم العمل بين الهيئة و المراجعين الخارجيين و المدربين و غيرهم من العاملين داخل الهيئة.

لقد أضحت اقتصاد المعرفة جديداً معرفياً يمثل رافداً سواء على صعيد النظرية الاقتصادية و الأطر الفكرية و المنهجية، أو على مستوى التطبيقات العملية و مجالات السريان، كما يُعد أداة محورية في قياس مدى قدرة الدول على حيازة أسباب التقدم و امتلاك ناصية مقوماته اللازمة لنجاح خططها و برامجها للتنمية الاقتصادية الشاملة . و يطرح اقتصاد المعرفة جملة من التساؤلات التي أفرزت دعوة عامة استهدفت الباحثين و الدارسين و أصحاب القرار و السياسيين لضرورة وضع إطار نظري محكم يضبط أبعاده التأسيسية على مستوى الفكر الاقتصادي و يجسد آلية تطبيقه ، لإعطاء الواقع صورة حقيقية تساهم في عمليات ضبط ملامح السياسة الاقتصادية المنتجة. وليست الدول العربية المستثناة من هذا المد المعرفي الذي يفتح أفقا للاندماج في منظومة الاقتصاد المعرفي، غير أنه ما يعكر صفوها هو مدى جاهزيتها عن تعميق فرص التشييد و البناء . لمحاكاة هذا الاقتصاد الجديد بحثاً : « اقتصاد المعرفة » وقفة عند الإطار المفاهيمي أولاً في حين كانت الأرض، و العمالة، و رأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، و الإبداع، و الذكاء، و المعلومات و صار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر و التكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد أو العمالة، و تقدر الأمم المتحدة أن اقتصاديات المعرفة تستأثر الآن 7 % من سنويا 50 % الناتج المحلي الإجمالي العالمي و تنمو بمعدل 10 % ، و جدير بالذكر أن هو نتيجة مباشرة لاستخدام و إنتاج من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي مثلاً تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. و قد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة كبراً في العقود القليلة الماضية مع اتساع تطورا استخدام شبكة الانترنت و التجارة الإلكترونية و الدفع الإلكتروني، و يقوم هذا

الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة Knowledge Economy Knowledge Society and كان أول استخدام له في الفصل الثاني عشر من كتاب: Peter Drucker - The Age of Discontinuity للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات.

-اقتصاد المعرفة وأطروحة التولد التاريخي باعتباره التحول الثالث :من خلال النظر في عمق التاريخ البشري، يمكننا القول أن الوضع الراهن للمجتمع البشري في ظل ما أصبح يعرف بمجتمع المعرفة لا يمثل سوى نتيجة تاريخية حتمية لجملة التحولات التطورية التي شهدتها هذا الأخير - أي المجتمع البشري - عبر عقود طويلة من الزمن أدت إلى تحوله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع على المعرفة و الفكر البشري للتحول والرقمي، كما أن تتبع عصري يعتمد أساسا ، يوضح بجلاء أن مراحل تطوره قد قسمت المسار التاريخي للمجتمع البشري أيضا بمقتضى ما يميز كل مرحلة من أحداث أو مظاهر بارزة طغت على الملامح الرئيسية لها، فعندما شاع استعمال الحجارة بشكل واسع بين الناس في فترة ما سماها المؤرخون بالعصر الحجري، وعندما طغى الجليد على الطابع العام للحياة اليومية في القرون الأولى وصفها المؤرخون بالعصر الجليدي، وعندما شكل معدن البرونز مصطلح على تلك الفترة عصب الحياة على مدى الألف سنة الثانية قبل الميلاد سمي حضارات عصر البرونز.. الخ .

من هذا المنطلق، ومن ناحية التاريخ الاقتصادي فقد ربط المؤرخون تطور المجتمع البشري بثلاث مراحل أساسية شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية، فمن "ثورة الزراعة" نحو "ثورة الصناعة" ومن ثم المعرفة باعتبارها أساس "الثورة المعرفية" أو ما يعرف بالتحول الثالث.

وسوف نعد فيما يلي إلى الولوج إلى تلك المراحل الثلاثة ودراستها بقليل من التفصيل الجامع لأهم ما احتواه كل تحول على حدا

أ- **التحول الأول:** المجتمع الزراعي أو "اقتصاد الطبيعة" قد يشكل وصف المرحلة التي اعتمد فيها الإنسان بشكل أساسي على الطبيعة بالتحول الأول بعض من التحفظ، باعتبار أن الإنسان ومنذ نزوله على الأرض كان يعتمد على الطبيعة ومواردها بشكل تلقائي، وبذلك فليست مرحلة المجتمع الزراعي ، بل هي امتداد طبيعي، ونتاج فطري للسلوك البشري من هذه الزاوية تحولا، ولكن للتاريخ الاقتصادي معايير هذا من ناحية علم التاريخ البشري عموما مد عليها لوصف مرحلة ما بالثورة الزراعية والتي أنجبت مجتمعا

ب- **التحول الثاني:** المجتمع الصناعي أو "اقتصاد الآلة" تجمع الكثير من الدراسات التاريخية أن عملية الانتقال عبر التحولين الأول والثاني (من الزراعة إلى الصناعة) كان نتاجا طبيعيا لحزمة من الأسباب تمحور أهمها حول :

- تضخم عدد السكان في المناطق الأهلة
- محدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش.
- التمايز الشديد للمناطق الأهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة.
- تعقد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لم يكن الناس يحس بها من قبل.

ت- **التحول الثالث:** المجتمع المعرفي أو "اقتصاد المعرفة" اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع : ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على واقع الحياة العامة للناس يحتاج إلى سنين طويلة من الزمن، أصبح ذلك الفارق في ظل الثورة المعرفية لا يتعدى بأقصى تقدير بعض من السنوات، فلم تمض سوى خمسة سنوات عن اكتشاف الترانزستور حتى عم استعماله صناعيا، كما أن الدارة المتكاملة لم تحتاج سوى ثلاث سنوات لتدخل سوق الإنتاج والحياة العامة للناس .

الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للأمم ، فرأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميتهما وضرورتهما إلا أنهما بدون العنصر البشري الكفاء والمدرب والمعد إعداداً جيداً لن يكون لها قيمة ، وذلك لأن البشر هم القادرون على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن وصولاً إلى تحقيق الرفاهية ، فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على الاختراع والابتكار والتطوير يمكن أن يقهر ندرة الموارد الطبيعية ويوسع من إمكانيات المجتمع الإنتاجية.

ومما لا شك فيه أن الموارد البشرية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة ، فالدولة التي تعجز عن تنمية مواردها البشرية لا يمكنها أن تحقق أهدافها المرجوة ، فقد ثبت أن العقل والجهد البشري هو الذي يؤدي إلى التطور والتقدم ، فهو ضروري لتوفير رأس المال واستغلال الموارد الطبيعية وخلق الأسواق والقيام بعمليات التبادل التجاري... إلخ ، فهناك دول تمتلك موارد بسيطة ومع ذلك فهي دول متطورة ، فيرطانيا مثلاً كانت أكبر قوة اقتصادية في العالم ولم تكن تملك أي مصادر طبيعية قبل اكتشاف بحر الشمال ، وسويسرا لا تمتلك سوى الشلالات المائية Hydroelectric Power واليابان لا تمتلك سوى كميات متواضعة من الفحم ومع هذا فإن هذه الدول حققت تنمية كبيرة جعلتها في مصاف الدول المتقدمة وذلك بسبب اهتمامها بالعنصر البشري .

ما هو الاقتصاد المعرفي يشير مفهوم الاقتصاد المعرفي إلى نظام متكامل للإنتاج والاستهلاك يقوم على رأس المال الفكري للأفراد العاملين في المنظمات، ويمثل رأس المال الفكري الجزء الأكبر من الأصول غير الملموسة التي تملكها المنظمات، والتي من خلالها تتمكن من تدوير عجلة الاقتصاد، ووفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً فإنه لا يمكن اعتبار رأس المال الفكري بندياً من بنود الأصول في الميزانية العمومية لأنها قيمة معرفية مخزنة في عقول الأفراد ويصعب تقيمتها مادياً. ومن أهم أهداف الاقتصاد المعرفي تنظيم الأفكار داخل المنظمات وربط ذلك بالاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترجوها المنظمة من خلال أنشطتها، ولا يأنط بالاقتصاد المعرفي مهمة إيجاد أسلوب جديد للإنتاج الاقتصادي، وتسعى المنظمات إلى الاستثمار في كوادرها وتقديم التدريب اللازم من أجل تكوين معرفة دقيقة لديهم ترتبط بالقطاع الذي تنشط فيه المنظمة وبمهامهم الوظيفية المتخصصة.

ركائز الاقتصاد المعرفي

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز، وهي:

1. الابتكار (البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
2. التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.
4. الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مستلزمات الاقتصاد المعرفي

إن لاقتصاد المعرفة مستلزمات أساسية، أبرزها:

أولاً: إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي، مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، وهذا

ما يجعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطوراً وديناميكية في العالم (بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار عام 2000، كانت حصة الولايات المتحدة منها 180 ملياراً).

ثانياً : وارتباطاً بما سبق، العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية. وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة. فالمعرفة اليوم ليست (ترقاً فكرياً)، بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

ثالثاً: إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة. والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى (العابرة للقوميات خصوصاً) تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءاً مهماً من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.. إلخ. الثورة العلمية.. الوجه الآخر

يركز الباحثون عمومًا - ونحن نوافقهم في ذلك - على تقديم ثورة تكنولوجية المعلومات كفرصة للتطور الاقتصادي والمعرفي الذي يتيح تشكيل قاعدة راسخة للازدهار الاقتصادي. ولكن مما لا شك فيه أن هذه الثورة تخلق في الوقت نفسه معضلة إضافية، تضاف إلى مشكلات الاقتصاد العالمي الرئيسية، نعني بها تفاقم فائض رأس المال واليد العاملة. ربما تبدو هذه الفكرة مستغربة، ومتناقضة مع المسار الرئيسي للتحليل الذي يؤكد على الفرص الكبيرة للتطور التي تنتجها هذه الثورة. ولكن لو حاولنا التمعن في المسألة عن قرب، لوجدنا أن الدافع الرئيسي لمثل هذا الاستنتاج يتلخص في كون معظم المجالات الاستثمارية، الصناعية والخدماتية، التي خلقتها هذه الثورة، (مثل ما يسمى (البيع الإلكتروني)، أي بيع السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت)، هي ببساطة بدائل للنشاطات القائمة، كالبيع بالمفرق أو العقود التجارية التقليدية، ولا تشكل بالتالي زيادة صافية في الطلب الاستهلاكي الكلي أو في مستوى التوظيف على الصعيد الاقتصادي الكلي. كما أن الصناعات الجديدة (الإلكترونية، مثلاً)، رغم أنها تتطلب استثمارات كبيرة في مراحلها الأولى، المرتبطة خصوصاً بميدان الأبحاث والتطوير العلمي، فإنها لا تتطلب في مراحلها اللاحقة إنفاقاً استثمارياً كبيراً أو درجة عالية من تشغيل اليد العاملة، مقارنة بصناعات (تقليدية)، كصناعة السيارات مثلاً. ونتيجة لذلك، فإن الطلب على رأس المال ينحصر منحى سلبياً، حيث إن هذه الصناعات الجديدة تتطلب حجمًا قليلاً نسبياً من رأس المال الثابت (الآلات والمعدات والتجهيزات والأرض.. إلخ)، وعداداً محدوداً نسبياً من اليد العاملة ذات الاختصاص المميز والمهارة العالية.

جدوى الاقتصاد المعرفي

يطرح العديد من المختصين موضوع جدوى الاقتصاد المعرفي في التأثير على العديد من القطاعات التي تعنى بها المجتمعات، ومدى تأثير أهداف الاقتصاد المعرفي على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، حيث يرى بعضهم أن الاقتصاد المعرفي لا يضع طريقة اقتصادية جديدة تساهم في عملية الإنتاج الاقتصادي، بل هو مجرد وسيلة تعمل على إعادة صياغة خطاب العلاقات المتشابكة بين الأفكار والاقتصاد، بينما يرى آخرون أن الاقتصاد المعرفي يساهم بشكل كبير في إنتاج العمالة المدربة معرفياً لتكون قادرة على إفادة كافة القطاعات ذات العلاقة بالاقتصاد، مما يؤدي إلى ابتكارات معرفية جديدة تُحسن القطاع الاقتصادي.

و السؤال الذي تناولته الباحثة في مناقشات مع المراجعين الخارجيين و المدربين في الهيئة هو كيف جعلت الهيئة من المعارف و المهارات قيمة يحتاج إليها المراجع كمصدر رأس مال له؟ و كيف استطاعت تكوين مجتمع معرفة و أسست نظام معلومات قوي يتطور باستمرار؟

و اتضح للباحثة أن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد التربوي استفادت من الاتساع المعرفي و دخلت منظومة اقتصاد المعرفة كأحد منظمات و مؤسسات الدول المتقدمة و لم تقف في مكان المتلقي السلبي للمعارف و التطورات التكنولوجية بل عمدت إلى تكوين نظام متطور و مجتمع معرفة يستفيد و يفيد و أصبح منتج للمعرفة ، فنجد الإصدارات الورقة و الاليكترونية و مواقع التواصل مع المراجعين الخارجيين و الدورات التدريبية المتطور . و في رأي المراجعين الخارجيين و المدربين أن الهيئة قدمت إنجازات تقلل من " الهوة التكنولوجية القائمة حالياً " بين المؤسسات و التطور التكنولوجي و إنها استفادت و أفادت (طبقاً لقانون المنفعة المتبادلة) .

النتائج:

- إن نُظُم معلومات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد التربوي ساهم في خلق قيمة مضافة للمراجعين الخارجيين و المدرسين خاصة أن إدارة المعلومات ينقسم إلى إدارة تسهل مهام المراجعين
- نُظُم معلومات التدريب
 - نُظُم المعلومات للتعليم الجامعي و قبل الجامعي

التوصيات:

المعرفة أضحت تشكل موجوداً هاماً ومورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته ، بل أصبحت المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، وتبرز معالم الأهمية القصوى لهذا الموجود من حقيقتين رئيسيتين مفادهما : الحقيقة الأولى : أن التراكم المعرفي الإنساني، والمهارات والإمكانات التي نتجت عن هذا التراكم قد أسفرت عن تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي أفلحت في تطوير تلك المعارف والمهارات بغرض زيادة مستويات إنتاجها، في تفعيل المعارف المتراكمة، وتجديدها وتحديثها باستمرار و وضع النظم الفعالة وتنمية، وبناء إمكانات للاستفادة منها، استطاعت أمم أن تتفوق على أمم أخرى تقدما متجددة، الحقيقة الثانية : فترتبط بالتطور الهائل والسريع في تقنيات المعلومات ونظم الاتصالات وتطبيقاتها، وانتشارها بتكاليف معقولة على نطاق واسع غير عن قيود الحدود محدود، وتفعيلها للتعامل مع المعرفة ببسر وسهولة وسرعة، بعيداً جديدة لانتشار المعرفة، وفوائد مكنت ومشقة المسافات، فقد فتحت هذه التقنيات أبواباً من الدول الطامحة إلى التقدم من العمل على تقليص الفجوة التي تفصلها عن كثير الدول المتقدمة الأخرى، ومن تطوير إمكاناتها ومكانتها على حد سواء . وفي نفس السياق، فإن الاهتمام بالتقدم والتنمية في عصرنا هذا يحتم ضرورة تفعيل المعارف لبناء إمكانات متجددة على الدوام، وتعميق الاستفادة من تقانات المعلومات والاتصالات على أكمل وجه ممكن، وصولاً إلى بناء « اقتصاد معرفي » يُحقق التنمية الاقتصادية المنشودة، بوسائل جديدة تخفض من الاعتماد على الموارد القابلة للنضوب وتضمن مستقبلاً قابلاً للاستدامة.

أولاً: المراجع العربية

- 1- أحمد محمد محمد: "اقتصاد المعرفة لتحقيق التفوق الاستراتيجي للجامعات المصرية في إدارة رأس المال الفكري باستخدام نموذج الاتجاهات الثلاثة: رؤية استشرافية"، المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية: التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية: آفاق نحو مجتمع المعرفة"، الجزء الثاني، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، 5-7 يوليو 2011.
- 2- جمهورية مصر العربية: الدليل الإرشادي لتوفير المتطلبات اللازمة لضمان جودة التعليم والاعتماد مؤسسات التعليم العالي، الإصدار الأول، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، القاهرة، 2008.
- 3- رمزي أحمد عبدالحى: تقييم أداء إدارة الجامعة في ضوء إدارة الجودة الشاملة، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
- 4- عبد المحسن بن أحمد العصيمي: "تحديات التعليم الجامعي في عصر المعرفة"، المؤتمر الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم والتنمية: مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة: تجارب ومعايير ورؤى، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، 13-15 يوليو 2010.
- 5- عزة جلال مصطفى، أحمد نصر: إدارة الأصول الفكرية: منظور استراتيجي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2014.
- 6- ماجد حمائل، انشراح الجبريني: "المصادر المفتوحة ودورها في بناء المعرفة"، المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية: التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية: آفاق نحو مجتمع المعرفة، الجزء الأول، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، 5-7 يوليو 2011.
- 7- محمد إبراهيم محمد: "نحو سياسة لتطبيق اللامركزية في التعليم قبل الجامعي لتحقيق مجتمع المعرفة: رؤية نقدية استشرافية"، المؤتمر الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم والتنمية: مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة: تجارب ومعايير ورؤى، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، 13-15 يوليو 2010.

- 8- محمد عبد الرازق إبراهيم: "متطلبات تطوير رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات: دراسة ميدانية على جامعة بنها"، مجلة كلية التربية-جامعة بنها، العدد (95)، المجلد (24)، يوليو 2013.
- 9- نفيسة محمد صلاح الدين: "العلاقة بين إدارة الموهبة البشرية وتنمية الإبداع لدى العاملين: دراسة تطبيقية على قطاع المراكز البحثية ج.م.ع"، مجلة إدارة الأعمال المصرية-كلية التجارة-جامعة القاهرة، العدد (4)، السنة (3)، 2013.
- 10- يوسف نصير: "التعاون العربي والدولي في بناء مجتمع المعرفة"، المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في مجتمع المعرفة: التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، 15-18 ديسمبر 2003.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- 11-Plan of Action of the World Summit on the Information Society.
- 12-Arab Strategy for Establishing the Arab ICT Society.
- 13-Proceedings of the West Asia Preparatory Conference in Beirut in February 2003.
- 14-Egypt's Input to the Declaration of Principles.
- 15-Papers written under the auspices of the league of Arab States (www.ictdar.org/wsis)
- 16-Draft Action Plan and Draft Declaration (www.wsis.org)
- 17-Pan – European Regional Ministerial Conference in preparation for the WSIS (www.wsis-romania-ro)
- 18-Arabic Digital Content. Current Status and Means for Promotion, ESCWA.
- 19-Developing ICT Infrastructure in ESCWA – Member States, ESCWA.
- 20-Strengthening capacities of communication and Information Professionals and Institutions, UNESCO.
- 21-Promoting the Expression of Cultural and Linguistic Diversity Through Communication and Information, UNESCO.
- 22-On Open Source Software: Empowerment of Education in Developing Countries through Open Source, Software and Public Domain content, UNESCO.
- 23- Policies and Legislation, ICTDAR.
- 24- Serving Citizens, ICTDAR man
- 25- Human development report (UNDP) 2000